

# حزب الله: لن نقف مكتوفي الأيدي تجاه التنصت

لا تزال مواقف النائب محمد رعد وقضية التنصت الإسرائيلي في طليعة الاهتمام، إذ لفت رعد إلى أن المقاومة لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه التنصت، فيما رأت 14 آذار أن مواقف رعد رسائل إلى كل من رئيس الجمهورية والنائبين ميشال عون ووليد جنبلاط!

لم تدفع ردود فعل فريق 14 آذار رئيس كتلة حزب الله البرلمانية النائب محمد رعد إلى التخفيف من حدة خطابه. كثر رعد أمس مواقف حزبه التي أغضبت خصوم الحزب خلال الأيام الماضية، منبهاً إلى عدم قدرة أحد على تخفي تمثيل المقاومة في لبنان. وقال رعد في احتفال تأييدي في بلدة عين التينة في البقاع الغربي: «نحن نخاف على الفريق الآخر من نفسه، لأن التجربة أثبتت تهور هذا الفريق». وفي ملف التنصت الإسرائيلي على لبنان، قال رعد إن المقاومة لا تزال تنتظر ما ستقوم به الدولة، مؤكداً «المقاومة لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه هذا الأمر».

أما في ما يتعلق بموضوع الحكومة، فأكدت المصادر أنه «لا حكومة أمر واقع في لبنان»، وخصوصاً أن «موضوع الحكومة بين أيدي سليمان، والرئيس المكلف تمام سلام»، وبالتالي «هما ليسا في وارد اتخاذ قرار كهذا»، لذا «ستبقى الأمور مجمدة في الوقت الحالي». ورأت أن «سليمان لن يعود من الرياض وفي جعبته حل حكومي»، واضعة «زيارته المرتقبة في إطار الجولة الاستطلاعية، لمعرفة رؤية المملكة لكل القضايا المتعلقة بالمنطقة».

## بري يشجع سليمان

وفي المقابل، نقل رئيس المجلس العام الماروني الوزير السابق وديع الخازن عن رئيس المجلس النيابي نبيه بري تأكيداً «أهمية التسوية الإيرانية - السعودية للولوج إلى اتفاقات تنعكس إيجاباً على داخل لبنان»، وأن «بري شجع زيارة رئيس الرئيس سليمان إلى السعودية، وتمنى له التوفيق والنجاح في هذه الزيارة والمهمة الكبيرة الملقاة على كتفيه، لكي نصل إلى ما نصبو إليه، وهو حلحلة كل العقد، من قانون الانتخابات النيابية، إلى تأليف حكومة وطنية، إلى انتخابات رئاسة الجمهورية في موعدها الدستوري».



صحنوي: نستطيع الدفاع عن أنفسنا وعرقله التنصت الإسرائيلي (هيثم الموسوي)

**صحنوي والتحقيق في التنصت**  
على صعيد قضية التنصت الإسرائيلي على لبنان، أشار وزير الاتصالات نقولاً صحنوي خلال حوار مفتوح نظمته

مؤتمراً «ديجيتال يو»، إلى وجود محطات تنصت وتشويش إسرائيلية على طول الحدود الجنوبية. وأوضح «أن ثمة فريق عمل يُحقق في التنصت

الإسرائيلي مكوناً من وزارة الاتصالات والهيئة الناظمة والجيش اللبناني»، ولفت إلى أنه «الذي بدأ التحقيق، عطل الإسرائيليون الجهاز الذي كان

## تقرير

# طرابلس تتجاوز قطوعاً والخطة الأهم

طرابلس - «الأخبار»

تجاوزت طرابلس أمس «قطوع» يوم الجمعة، بأقل قدر ممكن من الأضرار. وبدأ على نحو غير متوقع، أنه كان أقل أيام الجمعة توتراً أمنياً في المدينة منذ تفجير مسجد التقوى والسلام في 23 آب الفائت، مع أن كل التوقعات كانت تشير إلى أنه سيكون أحد أكثر أيام الجمعة عنفاً واضطراباً.

وترجم هذا الاستقرار الذي لم يعكره أي إشكال أممي بارز، بهدوء حذر ساد طرابلس قبل الظهر، بعد إلغاء الحزب العربي الديمقراطي تظاهراته التي كان ينوي تنظيمها من منطقة جبل محسن باتجاه ساحة عبد الحميد كرامي، وإقامة صلاة الجمعة فيها، بالتوازي مع اتصالات أجريت لإلغاء مماثل للمهرجان الشعبي الذي أعلنت فاعليات باب التبنانة إقامته في معرض رشيد كرامي الدولي، لنزع فتيل التوتر من المدينة. مصادر سياسية طرابلسية أوضحت لـ «الأخبار»، أنه «منذ اليوم الأول لإعلان التظاهرة، كان يرجح أنها

## المبادرة المدنية أقرت «النسبية»

أقرت المبادرة المدنية لقيام الدولة» في اجتماعها أمس اقتراح قانون النسبية في التمثيل النيابي. وعللت الاقتراح «بحاجة اللبنانيين الماسة إلى إقامة التوازن بين التنافس والتعاون في المجال العام، وهذا ما تسهم فيه النسبية في التمثيل السياسي إسهاماً كبيراً، إذ لا إقصاء أو إنكار، يتبعه تواطؤ في السر، مقياسه ومبتغاه المحصاة، بل موازنة القوى واعتراف بالآخر شريكا كاملاً». وأضافت في بيان لها: «وبما أن اعتماد هذه النسبية نظاماً للتمثيل النيابي يمثل أساساً معلوماً مسبقاً لإثبات سائر الأحكام القانونية في هذا المجال، فيضيق شقة الخلافات في إطار محدود. وبما أن ذلك، وعلى نحو عاجل، هو الأمر المطلوب في تكوين السلطتين التشريعية ثم الإجرائية، القادرتين والفاعلتين، لمواجهة ما يهدد لبنان واللبنانيين، وللمعالجة ما هم فيه، في المستويات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية. لهذه الأسباب، نقترح، خطوة أولى، نص قانون بمادة وحيدة: النسبية هي النظام في التمثيل النيابي».

نهائياً؛ إذ كيف يجتمع وزير الداخلية مع «قادة محاور» أغلبهم مطلوب بمذكرات توقيف، والآخر منهم يرفع السلاح بوجه الجيش والقوى الأمنية ويروع المواطنين ويخالف القوانين؟». لكن المصادر رأت أن الاجتماع كان «تعبيراً وانعكاساً عن رسالة سياسية مهمة، هي أنه بعد تفجيري طرابلس في 23 آب الماضي، بات الجميع في المدينة يتحدث بخطاب وبلغته سياسية واحدة، وأن هناك تبنياً لهذا الخطاب سياسياً وشعبياً، لأن التفجيرين ليسا حدثاً عادياً كما هو شأن الاشتباكات أو الإشكالات الفردية الأخرى».

غير أن المصادر توقفت عند القرارات القضائية بحق النائب السابق علي عيد، من بلاغ بحث وتحزّر ومذكرة جلب، ورأت فيها «خطوة لتفسيح الاحتقان وتهذنة الخواطر قليلاً»، وكذلك عند استحقاق الثلاثاء المقبل، موعد استماع القضاء إلى إفادته، مشيرة إلى أنه «سيشكل محطة فاصلة؛ ففي ضوء حضور عيد أو عدمه، أو كيفية حضوره أو غيابه، يتوقف الكثير من ملامح المرحلة

المقبلة، وخصوصاً أن عيد قال إنه يقبل المخول أمام أي جهة قضائية لمساءلته، إلا فرع المعلومات؛ لأنه لا يثق به».

في المقابل، أكدت أوساط الإسلاميين لـ «الأخبار» أن «كل القوى الإسلامية لا تريد معركة جديدة في طرابلس، وتتهرب دائماً من المشاركة في الاشتباكات، لأنها تعرف أنها لا تصب في مصلحتها، ولذا التقت عند المفتي الشعار للتعبير عن هذا التوجه»، مشيرة إلى أن المفتي الشعار «ينسج خطأ سياسياً يشكل غطاءً للخطة الأمنية، مبتعداً عن كل المواقف والخطوات والتصعيدية».

من جهته، قال عضو المكتب السياسي في الحزب العربي الديمقراطي علي فضة إن «أسباب تأجيل التظاهرة هو رفض وزارة الداخلية الترخيص لها، ولأن الوضع الأمني في طرابلس لا يسمح بذلك، وكذلك عدم وجود أي ملامح جدية من قبل الدولة في أنها ستحمي هذه التظاهرة».

وعن الخطوات التي قد تتخذ بخصوص ذهاب عيد إلى القضاء لإدلاء بإفادته يوم الثلاثاء المقبل،